العدد 1832 - السنة السابعة
الخميس 10 جمادى الأخرة 1435 - الموافق 10 أبريل 2014
Thursday 10 April 2014 - No.1832 - 7th Year

أغلقت على ارتفاع في مؤشراتها الثلاثة

البورصة تسترد عافيتها بفضل الدخول على الأسهم القيادية واقتناص الفرص على الصغيرة

- الضغوطات المضاربية طالت بعض الأسهم بسبب دخول بعض السيولة على أسهم محددة
- التباين ساهم في تقليص طموحات زيادة القيمة النقدية المتداولة رغم استحواذ الشركات القيادية على 40 في المئة منها

استقرار اداء السوق

- الشائعات والتسريبات حول نتائج بعض الشركات عن الربع الأول من العام 2014 ما زالت الأبرز بين أحاديث المتداولين
- توقعات باستمرار جني الأرباح على الأسهم الشعبية وفق توجهات مدراء المحافظ المالية وكبار المضاربين

استرد سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» جزء من عافيته في الجلسة امس بفضل الدخول على الاسهم القيادية من مؤشر «كويت 15» واقتناص بعض الفرص على الاسهم الصغيرة اضافة الى الارتداد الايجابي على بعض الاسهم التي تعرضت للخسائر في مجريات تداولات الجلسة الامس.

وكان لافتا من مسار اداء الضغوطات المضاربية التي طالت بعض الاسهم في فترة المزاد الا انه في الدقيقتين الاخيرتين شهدت عمليات شرائية بسبب دخول بعض السيولة على اسهم محددة تتركز انشطتها على الاستثمار وهو ما عكسته تحركات بعض القطاعات ذات الصلة بطريقة مباشرة او غير مباشرة.

وساهم حال التباين على بعض فترات الجلسة في تقليص طموحات زيادة القيمة النقدية المتداولة على الرغم ان الشركات القيادية قد استحوذت على ما نسبته 40 في المئة تقريبا منها وتوزعت النسبة المتبقية على باقي الاسهم لاسيما الصغيرة دون الـ100 فلس وهي ما يطلق عليها الشعبية.

وشهدت فترة المزاد ارتفاعا في المؤشر السعري بنحو 7 نقاط بسبب الدخول القوي على قطاع المصارف وخصوصا على احد البنوك الاسلامية الرائدة اضافة الى الدخول على احدى شركات الاتصالات المهمة من جانب بعض المحافظ المالية التابعة لكبريات المجموعات الاستثمارية.

الشائعات والتسريبات

ويلاحظ من منوال مسار الاجلسة ان الشائعات والتسريبات حول نتائج بعض الشركات عن بياناتها المالية عن الربع الاول من العام 2014 ما زالت الابرز بين احاديث المتداولين لا سيما الصغار منهم والذين يتتطلعون الى ارباح تعوضهم عن الفترة نفسها من العام 2013.

وتشير التوقعات غدا مع دخول البورصة الاجلسة الختامية من الاسبوع الى استمرار المزيد من عمليات جني الارباح على كثير من الاسهم القيادية والشعبية على حد سواء وفق توجهات مدراء المحافظ المالية وكبار المضاربين المتحكمين في اداء السوق. واغلق سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» تداولاتهعلى ارتفاع في المؤشر السعري بواقع 26.81 نقطة والوزني بـ 1.98 نقطة و«كويت 15» بواقع 5.74 نقطة.

وبلغت القيمة المتداولة للاسهم عند الاغلاق حوالي 31 مليون دينار في حين بلغت كمية الاسهم المتداولة نحو 166.1 مليون سهم وبعدد صفقات بلغ 4593 صفقة.

وجاءت اسهم شركات «الامتياز» و «صفاة عقار» و «صفاة طاقة» و «ميادين» و «التقدم» الاكثر تداولا في حين جاءت اسهم شركات «عقار» و «دانة» و «تجاري» و «بحرية» و «امتيازات» الاكثر ارتفاعا.

الرجوع للايجابية

وكان قد توقع ابراهيم الفيلكاوي أنه في حاله اختراقه لهذه المقاومة الأولى سيتيح للمؤشر الرجوع للايجابية ليستهدف المستوى النفسي 7600 نقطة مره أخرى وفي حالة استمرار الحركة الايجابية فقد تشهد المستوى التالي 7650 نهاية الأسبوع الحالي. واستطاعات المؤشرات الأخرى في الدقائق الأخيرة من الاجلسة أن تغلق باللون الأخضر، حيث انهى المؤشر الوزني تعاملاته على ارتفاع نسبته 0.4 في المئة ليغلق عند مستوى 498.40 نقطة، كذلك مؤشر «كويت 15» فقد جاءعلى مرتفعا بنسبة 0.47 في المئة مغلقا عند مستوى 1223.72 نقطة ومكاسب 5.74 نقاط.

وفي تعليقها على أداء الجلسة قالت «آية غادر» محلل مالي بشركة كفيك للوساطة المالية في حديثها لـ«مباشر»: أن الجلسةشهدت التركيز في التداولات على قطاع البنوك، وذلك بعد أن استطاعت بعض الأسهم القيادية بالقطاع تحقيق مكاسب مثل سهم «بنك الكويت الوطني» سهم «بيت التمويل الكويتي». كذلك كان هناك تدوير على بعض الأسهم مثل «البنك الدولي». وكانت الجلسة أمس قد شهدت تداول جيد على سهم «بنك وربة» وذلك بعض الأخبار التي تتردد عن اهتمام جهات بشراء حصة مسيطرة في البنك.

تراجع التداولات

شهدت تعاملاتتراجع في حركة تداولات البورصة الكويتية، حيث جاءت الأحجام متراجعة إلى 178.5 مليون سهم تقريبا مقابل نحو 248.9 مليون سهم في الاجلسة السابقة بتراجع نسبته 28.3 في المئة.

كذلك قيم التداول فقد جاءت على تراجع لتبلغ 31.7 مليون دينار، مقابل 36.2 مليون دينار في الاجلسة الماضية بتراجع نسبته 12.4 في المئة.

وجاءت الصفقات هي الأخرى متراجعة 4795 الف صفقة مقارنة مع عدد صفقات بلغ 6015 الف صفقة كانت في الاجلسة الماضية لتكون الصفقات قد تراجعت بنسبة 20.3 في المئة. اوضحت غادر في حديثها إلى أنه كان هناكخلال الاجلسة عمليات جني أرباح، إلا أن المؤشرين «الوزني»، و«كويت 15» استطاع في الدقائق الأخيرة الإغلاق داخل المنطقة الخضراء، مشيرة إلى أن الأداء العام لهذن المؤشرات يعتبر جيد بتسجيلهم مستويات جديدة.

وترى المحللة أن التركيز منذ بداية العام من قبل المتداولين يعتبر على الأسهم القيادية والذي يعتبر داعم للسوق وجاذب للمستثمرين الأجانب، على الربع الأول من العام الماضي حيث كان هناك تركيز على الأسهم المضاربية.

على رأس القيم

استطاع سهم «الامتياز» أن يتصدرقائمة أنشط تداولات البورصة الكويتية على مستوى الكميات، حيث بلغ حجم تداولاته في نهاية تعاملات20.7 مليون سهم تقريبا جاءت بتنفيذ 319 صفقة حققت قيمة تداول بحوالي 1.6 مليون دينار، مع ارتفاع السهم عند مستوى 79 فلس.

أما عن قيم التداول فقد تصدرها سهم «التقدم» بقيم تداول بلغت 6.6 مليون دينار، وأحجام 7.3 ملايين سهم من خلال صفقتين فقط.

متصدر التراجعات

تصدر سهم «عقار» قائمة أعلى ارتفاعاتالبورصة وذلك بعد أن ارتفع عند الإغلاق بنسبة 7.1 في المئة بإغلاقه عند مستوى 75 فلس، تلاه سهم «دانة» بنسبة 6.5 في المئة وسعر 82 فلس، وحل بالمرتبة الثالثة سهم «تجاري» بارتفاع 6.3 في المئة وسعر 77 فلس.

أما عن أكثر الأسهم تراجعا بالجلسةفكان سهم «المواساة» بنسبة تراجع 10 في المئة ليغلق عند مستوى 180 فلسا تلاه سهم «دواجن» بانخفاض نسبته 6 في المئة بإغلاقه عند مستوى 156 فلس، وكذلك سهم «المصالح ع» تراجع بنسبة 4.8 في المئة ، ومستوى سعري 79 فلس. وتتوقع غادر أن يتحرك السوق بالجلسة نهاية الأسبوع في نفس الاتجاه الإيجابي الذي هو عليه الآن، مع وجود جني أرباح مؤقت خلال الالجلسة واستمرار التفاؤل داخل السوق بنتائج الربع الأول، وكذلك حفاظ المؤشرات على المستويات الجديدة التي تسجلها.

قطاعات ترتفع

وبالنسبة لأداء قطاعات السوقفقد غلب عليها اللون الأخضر، حيث ارتفعت مؤشرات 10 قطاعات من أصل أربعة عشر مُدرجة بالبورصة، وقد تصدر هذه الارتفاعات قطاع «مواد أساسية» بنمو نسبته 1.15 في المئة ، تلاه قطاع «العقارات» بمكاسب 0.7 في المئة ، وحل ثالثا قطاع «النفط والغاز» بنمو 0.5 في المئة ، وعن التراجعاتفقد اقتصرت على قطاعين فقط بصدارة «رعاية صحية» الذي تراجع بنسبة 3.7 في المئة ، تلاه قطاع «التأمين» بخسائر 0.3 في المئة ، واستقر قطاع «أدوات مالية»، وقطاع «منافع».

بزيادة 64.4 في المئة عن العام السابق

«بيتك- ماليزيا» يحقق 148.6 مليون رينجت أرباحا لعام 2013

حقق بيت التمويل الكويتي الماليزي «بيتك- ماليزيا» أرباحا للسنة المالية 2013 قدرها 148.6 مليون رينجت ماليزي بنسبة زيادة قدرها 64.4 في المئة مقارنة بعام 2012، وبلغ إجمالي الأصول 9.5 مليارات رينجت بنسبة زيادة قدرها 7.1 في المئة مقارنة بالعام السابق.

وقد زادت الأصول بسبب النمو في إجمالي التمويل الممنوح للعملاء بنسبة 9.1 في المئة ليصل إلى 6.5 مليارات رينجت بسبب التوسع في تمويل الشركات. وبلغت نسبة كفاية رأس المال 21.8 في المئة وهو من اعلى المعدلات بين البنوك الإسلامية في ماليزيا. وقال الرئيس التنفيذي في «بيتك- ماليزيا» عبد الحميد حافظ أن البنك واصل نموه بثبات واستدامة في 2013 ، وبعد تطبيق خطة التحول فإن رؤية البنك تركز على الجوانب الاستراتيجية والتشغيلية لضمان استمرارية النمو في العام الحالي والأعوام القادمة.

عبد الحميد حافظ

واوضح حافظ بأن «بيتك- ماليزيا» يركز على ثلاثة محاور استراتيجية وهي تنمية الأصول ذات الجودة والاستدامة، وتقليل التكاليف وتدعيم القدرات، بما فيها تعزيز تكنولوجيا المعلومات وتطوير العنصر البشري.

واضاف «نتطلع إلى زيادة منتجاتنا وفروعنا هذا العام لنصل إلى جميع الشرائح والأسواق وسيستمر البنك في التركيز على الحوكمة والتمويل المدروس بعناية وكفاءة الاداء».

«الجُمان»: تحرك ثلث الملكيات المعلنة في السوق وثبات ثلثيها خلال 2013

أوضح مركز الجُمان للاستشارات الاقتصادية في تقرير عن حركة الملكيات بالبورصة الكويتية خلال 2013 انه ثبتت 471 ملكية معلنة في قوائم كبار مُلاك الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال العام الماضي 2013، وذلك بما يُعادل 67.4 في المئة من إجمالي الملكيات المعلنة نهاية العام المذكور، في حين تحركت 228 ملكية بما يعادل 32.6 في المئة من إجمالي الملكيات المعلنة في نهاية ذلك العام البالغ 699 ملكية معلنة، أي أن الثبات كان بأكثر من ثلثي الملكيات المعلنة مقابل الثلث للحركة من إجمالي عدد الملكيات المعلنة.

وبحسب التقرير فقد تساوت عمليات خفض الملكيات المعلنة مع عمليات الخروج من قوائم كبار الملاك خلال العام الماضي 2013 بواقع 68 حركة لكل منهما، وبما يعادل 9.7 في المئة من الإجمالي لكل منهما أيضا، وحلت في المرتبة التالية حركة الدخول في قوائم كبار الملاك بواقع 51 حركة بما يعادل 7.3 في المئة من إجمالي الحركة، في حين كانت الحركة باتجاه رفع الملكيات المعلنة الأقل بواقع 41 حركة بما يعادل 5.9 في المئة من إجمالي عدد الملكيات المعلنة في نهاية العام 2013 والبالغة 699 ملكية كما أسلفنا.

أما من حيث حركة ملكيات القطاعات خلال العام الماضي 2013، فقد كان القطاع الغير الكويتي الأكثر حركة بما يعادل 54 في المئة من عدد الملكيات المعلنة فيه، تلاه قطاع الموازي بنسبة 45 في المئة، ثم قطاع الاستثمار بمعدل 41 في المئة، وفي المقابل، كان قطاع البنوك الأكثر ثباتا في حركة الملكيات المعلنة فيه، حيث كانت حركته بنسبة 4 في المئة فقط، تلاه قطاع الأغذية بنسبة 12 في المئة، ثم قطاع التامين بنسبة 15 في المئة.

وقد تم الأخذ في ترتيب حركة الملكيات المعلنة على أساس القطاعات بناءً على التغير النسبي وليس العددي، وذلك للتفاوت الشاسع في عدد الشركات المدرجة في بعض القطاعات، كما تم اعتماد القطاعات قبل إعادة هيكلتها نظرا لعدم تأقلم كثير من المهتمين في البورصة الكويتية مع القطاعات الجديدة حتى الآن.

وقد تصدّر قطاع الغير كويتي باقي القطاعات الأخرى في حركة الملكيات المعلنة باتجاه الارتفاع بواقع 11 في المئة من إجمالي عدد الملكيات المعلنة لكامل القطاع، تلاه قطاع الخدمات بنسبة 9 في المئة، ثم قطاع الاستثمار بمعدل 7 في المئة، أما الأقل في هذا المضمار، فكان من نصيب قطاعات العقار والبنوك والصناعة بنسبة 3 و 4 و 5 في المئة على التوالي، في حين لم يتم رصد أي حركة رفع للملكيات المعلنة في قطاعات التأمين والأغذية والموازي خلال العام 2013.

أما في اتجاه خفض الملكيات المعلنة خلال العام 2013، فتصدّر قطاع الغير كويتي أيضا عمليات الخفض بنسبة 17 في المئة، تلاه قطاع الموازي بنسبة 14 في المئة، ثم قطاع الخدمات بنسبة 11 في المئة من عدد الملكيات المعلنة لذلك القطاع في نهاية العام المذكور، في حين لم يتم رصد أي حركة باتجاه الخفض لقطاعات البنوك والتأمين والأغذية.

وقد كان قطاع الاستثمار نشطاً بما يتعلق بدخول مُلاك في قوائم كبار مساهمي الشركات المدرجة في ذلك القطاع خلال عام 2013 بنسبة 12 في المئة، تلاه قطاع الموازي بنسبة 10 في المئة، ثم قطاع الغير كويتي بنسبة 9 في المئة، وفي المقابل، كان قطاعا الأغذية والخدمات الأقل في هذا المجال بنسبة 6 في المئة لكل منهما، تلاهما قطاع الصناعة بنسبة 7 في المئة، في حين لم يتم دخول مساهمين في قوائم كبار مُلاك قطاعا البنوك والتأمين خلال العام 2013.

أما فيما يتعلق بخروج مساهمين من قوائم كبار مُلاك الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال العام 2013 على أساس القطاعات، فكان قطاع الموازي في المقدمة بنسبة 21 في المئة من إجمالي الملكيات المعلنة في ذلك القطاع نهاية العام 2013، تلاه قطاع الغير كويتي بنسبة 17 في المئة، ثم قطاع التأمين بنسبة 15 في المئة، بينما كان الأقل في هذا الميدان قطاع الخدمات بواقع 5 في المئة، تلاه قطاعا الصناعة والأغذية بنسبة 6 في المئة لكل منهما، في حين لم يشهد قطاع البنوك أي عملية خروج من قوائم كبار الملاك.

وأشار الجمان في ختام تقريره إلى أنه لم يأخذ ضمن العرض والإحصائيات أعلاه حالات انسحاب وشطب بعض الشركات خلال عام 2013، والتي ترتب عليها خروج 13 ملكية معلنة من قوائم الإفصاح عن الملكيات المعلنة، وكذلك حالة إدراج «بنك وربة» خلال العام المذكور، والذي كان مصحوبا بإعلان ملكية الهيئة العامة للاستثمار في رأسماله.

عموميتها توافق على توزيع 15 في المئة أرباحا نقدية

العوضي: نمو أرباح «المستقبل» بنسبة 52 في المئة خلال 2013

عقدت شركة المستقبل العالمية للاتصالات امس جمعيتها العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013، وذلك في مقر وزارة التجارة والصناعة، والتي وافق فيها المساهمين على توزيع أرباح نقدية بنسبة 15 في المائة، كما تم التطرق لتفاصيل أداء الشركة الأم وشركاتها التابعة.

وتضمن جدول أعمال الجمعية العامة سماع تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013 والمصادقة عليه، وسماع تقرير مراقب حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013 والموافقة عليه، والمصادقة على الميزانية العمومية والبيانات الختامية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013، والموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 15 في المائة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013، أي ما يعادل 15 فلسا كويتيا لكل سهم، وذلك للسادة المساهمين المقيدين في سجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العامة وبعد موافقة الجهات المختصة.

وقد وافقت الجمعية على بند تفويض مجلس الادارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا تيجاوز 10 في المئة من اسهمها، وبند اعتماد مكافأة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية الماضية، وإخلاء طرفهم وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن إدارة الشركة خلال الفترة نفسها. واعتماد المساهمون بند تعيين مراقب لحسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

وقال رئيس مجلس إدارة شركة المستقبل العالمية للاتصالات FCCG مثنى محمد الحمد إن الشركة قد حققت أرباحا صافية بلغت «812» الف دينار كويتي في الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013، أي بارتفاع مقداره «278» الف دينار وبنسبة «52» في المائة مقارنة بالفترة المالية ذاتها من العام الماضي، وكان «معظمها أرباحا تشغيلية» مضيفا بالقول «نتطلع إلى أداء أفضل في العام المقبل».

وأضاف الحمد أن الإيرادات التشغيلية بلغت نحو «22.653» مليون دينار كما بلغت ربحية السهم «10.02» فلوس فيما بلغ العائد على حقوق المساهمين «5.72» في المائة وبلغ إجمالي الأصول «19.013» مليون دينار كويتي.

وقال الحمد «إن عام 2013 كان مليئا بالتحديات التي واجهت شركة المستقبل العالمية للاتصالات «FCCG» وشركاتها التابعة. إلا أن الشركة خطت خطوات جادة في بناء علاقات إستراتيجية مع عدد من الموردين الجيدين». مضيفا أن الشركة «تمكنت من إعادة تأهيل عملياتها بصورة كاملة لتحسين آلية العمل وتعزيز مبدأ العمل المؤسسي القائم على العمل الجماعي وكان لوجود البنية التحتية والعمالة المؤهلة أبلغ الأثر في تسهيل هذه المهمة الشاقة».

جانب من الجمعية العمومية

من جهته قال الرئيس التنفيذي لشركة المستقبل العالمية للاتصالات FCCG صلاح العوضي إن المستقبل للاتصالات «المستقبل» إحدى الشركات التابعة قد «تمكنت من إبرام شراكة إستراتيجية مهمة مع شركة مايكروسوف العالمية بعد أن اجتازت المستقبل الاشتراطات المطلوبة فاصبحت الآن الشريك الذهبي لمايكروسوف وهو ما يؤهلها لعقد صفقات متنوعة ستبدأ بها خلال عام 2014». مشيرا إلى أن الشركة «حولت إدارة التقنيات لديها من مركز ذا تكلفة إلى مركز بيعي أو ربحي».

وفيما يتعلق بشركة المستقبل الدولية للاتصالات FCCI قال إنها «دخلت في إطار الربحية بعد عامين من الخسائر «2011 و2012» وكان ذلك نتيجة للأداء الجيد لمشاريعها مع ابرز الموردين الرئيسيين في كل من الكويت والإمارات، فيما ظلت أنشطتها ثابتة دون تحسن ملحوظ في كل من دولة قطر وسلطنة عمان أما في مملكة البحرين فكانت الفرص الاستثمارية أقل من التوقعات خلال العام الماضي» على حد قوله.

مضيفا أن البيانات المالية لشركة المستقبل للتكنولوجيا المتكاملة «FIT» قد أظهرت «انخفاضا كبيرا في أرباح عام 2013 بنسبة 29 في المئة مقارنة بالعام السابق، كما جاءت النتائج أيضا ادنى من توقعات الميزانية التقديرية بصورة كبيرة، حيث أن نشاط FIT يعتمد على العقود الحكومية، ونأمل أن تبدأ الحكومة في طرح عدة مشاريع خلال عام 2014».

مبينا أن شركة مركز خدمات الهواتف النقالة قد شهدت «خسائر أكبر مقارنة في العام 2012 وكان السبب الرئيسي هو الانخفاض الكبير لصيانة منتجات نوكيا مقارنة بالسنوات الماضية وهو ما نعتبره مرحلة انتقالية بعد أن قللت الشركة من اعتمادها على مصدر وحيد ونوعت محفظتها من الهواتف العالمية الأكثر انتشارا. وتعمل الشركة على تدارك هذا الأمر من خلال خطة عملها».

وختم العوضي حديثه قائلا إن شركة المستقبل للاتصالات «المستقبل» انتهت خلال العام الماضي من «إحداث تغيير جذري في هويتها المؤسسية كما لاحظ الجمهور في معارضها وفي حملاتها الإعلانية، وذلك من خلال التعاقد مع شركة مؤهلة لتعكس توجه المستقبل الجديد القائم على تنويع محفظة منتجاتها وخدماتها إذ لم تعد تعتمد على مورد واحد كما كان الحال في السابق».